



بيان حزب الأصالة والمعاصرة حول انتخاب المغرب رئيساً لمجلس حقوق الإنسان

جرى اليوم الأربعاء 10 يناير 2024 بالعاصمة السويسرية جنيف، انتخاب المملكة المغربية رئيساً لمجلس حقوق الإنسان لسنة 2024، بعد منافسة جد شرسة مع دولة جنوب إفريقيا التي حصلت فقط على 17 صوتاً، مقابل حصول المغرب على 30 صوتاً من مجموع أصوات المنتظم الدولي "47 صوتاً" المشكلة لمجلس حقوق الإنسان، وبهذه المناسبة الحقوقية الهامة، يود حزب الأصالة والمعاصرة التأكيد على ما يلي:

أولاً: يهنئ جلالة الملك محمد السادس حفظه الله ونصره على هذه الثقة الحقوقية الدولية، المكرسة لاعتراف وتنويه دولي بمختلف التوجيهات والأدوار الحقوقية الريادية التي قام بها جلالة الملك منذ اعتلاءه العرش، بواسطة قرارات وخطوات وأوراش إصلاحية مهيكلة وجد رائدة في مجال حقوق الإنسان إقليمياً ودولياً، عززت صورة المغرب الحقوقية، وجعلته اليوم من البلدان الريادية الفاعلة في الساحة الحقوقية الدولية.

ثانياً: يعتز حزب الأصالة والمعاصرة ذو المرجعية الحقوقية بهذا الحدث الحقوقي التاريخي غير المسبوق في مسار بلادنا الحقوقي، وبهذا الإنجاز الذي يتوج مسار سنوات من النضال والعمل التشاركي داخل المجتمع المغربي، والتعاون الجماعي ل مختلف المؤسسات الوطنية ببلادنا ونضال الأحزاب السياسية والجمعيات المدنية وتضحيات عدد من الشخصيات الفكرية والحقوقية الوازنة ببلادنا.

ثالثاً: يعتبر الحزب هذا القرار اعترافاً من المجتمع الدولي بالأدوار الفكرية والمبادرات الحقوقية الهامة التي يقوم بها المغرب داخل المنتظم الدولي وفي أروقة المؤسسات الأممية كفاعل حقيقي انتخب ثلاث مرات متتالية عضواً بمجلس حقوق الإنسان، وشهادة دولية على إسهامه في

تطوير الآليات والمنظمات الأممية وتنويع الحوار بها وإصلاح عملها، وهي المبادرات التي تحظى بتقدير كبير داخل المجتمع الدولي، آخرها التنويع الكبير الذي لقيه اقتراح المغرب الشهر الماضي حول التعهد المشترك رفقة الباراغواي وإسبانيا والذي قدم ضمن اجتماع رفيع المستوى يسعى لتبسيير مؤسسة التعاون وال الحوار وتبادل التجارب والخبرات بين الآليات الوطنية المكلفة بتنفيذ وإعداد التقارير الدورية في مجال حقوق الإنسان.

رابعا: يؤكد الحزب أنه بالقدر الذي يمنحنا هذا النجاح الثقة الدولية في الإصلاحات والأوراش الحقوقية التي تقودها بلادنا، بالقدر نفسه يفرض علينا المزيد من التعبئة واليقظة الجماعية قصد تحصين رصidنا الحقوقي وتمثيله في اتجاه المزيد من تكريس النهوض بوضعية حقوق الإنسان وتعزيز حمايتها داخل بلادنا.

وحرر بالرباط في 10 يناير 2023